

# الفصل السادس

## علم الاجتماع والقانون

- \* علم القانون .. ماهيته وغاياته ومصادره .
- \* علم الاجتماع القانوني .



## المبحث لأول

### علم القانون .. ماهيته وغاياته ومصادره

- \* مقدمة •
- \* ما هو القانون •
- \* ما هي الغاية التي يسعى اليها القانون •
- \* مجال اهتمام القانون •
- \* مصادر القانون وأصوله •

\* \* \*

#### \* مقدمة :

يرتبط كل من علم الاجتماع وعلم القانون ببعضهما بوشائج عديدة لعل من أهمها في رأينا :

١ — ما يذهب اليه القانونيون باعتبار أن القانون « ضرورة اجتماعية » . وهذه الضرورة تعنى أنه أينما وجد الناس وجد القانون ، أو بمعنى آخر ان القانون لا يؤدي دوره في فراغ وانما يؤديه في مجتمع •

٢ — ان الانسان بخاصية « المدنية » لديه ، أو على حد تعبير القانونيين ان الانسان « مدنى الطبع » . أن الانسان بهذه الخاصية لا يمكنه أن يتولى اشباع مختلف احتياجاته بنفسه . وانما لابد من تعاونه مع غيره في ذلك ، ومن التعاون ومعه تنشأ العديد من العلاقات ، والعلاقات لابد لها من تنظيم حتى لا تختل وتؤدي بالتالى الى فساد ما بين الأفراد والجماعات

من صلات ، أو تفضى فى النهاية الى تحكم قلة من الأقوياء وبسط سلطانها على كامل المجتمع •

٣ — من هنا كان لابد من وجود قواعد قانونية تهدف الى تنظيم علاقات الأفراد خلال سعيهم لاشباع احتياجاتهم ، وتوفق بين مختلف مصالحهم ورغباتهم التى هى قطعا متعارضة بصورة أو بأخرى ، وذلك كله بهدف تحقيق الأمن والاستقرار ليس فقط للأفراد والجماعات وانما للمجتمع ككل •

كان ذلك عن رأى القانونيين ، أما الاجتماعيين فلا يختلفون عن ذلك كثيرا ، ويرون فى القانون الوسيلة أو الأداة الأساسية المحققة للضبط الاجتماعى فى المجتمع مع ما يستتبع ذلك الضبط من تحقيق للتوازن والاستقرار للمجتمع •

على كل حال بعد هذه المقدمة السريعة سنتناول عدة نقاط محددة لتوضيح ماهية القانون ، ثم نلتقى بعد ذلك مع علم الاجتماع القانونى كمجال خصب للتعاون ما بين كل من الاجتماع والقانون فى سبيل تحقيق الضبط الاجتماعى الذى يعد اليوم ركيزة أساسية فى نمو وتقدم المجتمعات \* •

### \* ما هو القانون؟! ••

يرى غالبية فقهاء القانون •• أن لفظ القانون يفيد معنى النظام •• ويقصد به تكرار أمر معين بطريقة منتظمة ، ويرى القانونيون أن ذلك قد ينطبق على قانون العرض والطلب أو على قانون الجاذبية أو على أى قانون

---

(\*) انظر كتابنا — سوسولوجيا الحضارات القديمة — مرجع سابق — ص ص ١١٤ — ١١٦ ، الجزء الخاص بدور القانون الرومانى فى تنظيم المجتمع ، وانظر كذلك ص ص ١٤٢ — ١٤٦ ، لتتعرف على الدور الذى لعبته تشريعات هامورابى فى تنظيم المجتمع البابلى الآشورى القديم •

آخر من القوانين العلمية المعروفة أكثر من انطباقه على القانون من خلال الدراسات القانونية ، لأن القانون من هذا المنطلق يعنى :

« مجموعة القواعد الملزمة التى تنظم سلوك الأفراد فى المجتمع » •

ويرى القانونيون أن التعريف السابق •• هو ما يسمى عندهم بالمعنى العام للقانون •• اذن هناك معنى خاص كذلك •• وهذا المعنى الخاص اصطلح على تسميته « القانون الوضعى » ، لكن ما هو ذلك القانون الوضعى ؟ ! •

**والجواب :** أن المقصود به « مجموعة القواعد المسارية فى بلد معين وفى زمن معين » ، ومن هنا قد يكون القانون مصرية أو فرنسية •• أو الخ ••

لكن هل هذه هى كل صور المعانى الخاصة للقانون ؟ ! ••

بالقطع لا •• لأن القانونيين قد يطلقون لفظ القانون على « مجموعة من القواعد التى تنظم نوعا معينا من الروابط القانونية » ومن هنا يقال على سبيل المثال •• القانون المدنى •• أو القانون الجنائى ، ويقصد بالأول « مجموعة القواعد التى تنظم العلاقات الخاصة بين الأفراد الذين لا يحترفون التجارة » ، ويقصد بالثانى « مجموعة القواعد التى تحدد الجرائم ، وتبين العقوبات التى توقع على مرتكبيها » •

ويرى القانونيون أن معنى لفظ القانون قد يضيق أكثر وأكثر ليقصد به مسألة جزئية أو فرعية خاصة ، فمثلا هناك القانون الخاص بتنظيم الجامعات ، أو القانون الخاص بالاصلاح الزراعى ، أو القانون الخاص بالقطاع العام ، أو القانون الخاص بتنظيم الخدمة المدنية للعاملين بالدولة •• أو الخ •• هذه القوانين الخاصة كلها التى تصدر لتنظيم مسألة جزئية يطلق عليها « مجموعة القواعد التى تصدرها السلطة التشريعية لتنظيم مسألة معينة » •

لكن يتبقى دوما المعنى العام للقانون هو الأصل من حيث أنه  
« مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع والتي تكفل الدولة  
احترامها بجزء يوقع على المخالف » .

كما أن هناك من يرى أن القانون هو « كل مركب ، يتضمن دائما  
معايير اجتماعية تنظم السلوك الانساني ، وهذه المعايير .. ذات طابع  
اجتماعي وتكون كلا مركبا يتسم بالنظام ، وهذا النظام العام ذو طابع  
قهرى ويتخذ شكل النظام ، والقانون له درجة من الفاعلية كافية في دعم  
ذاته » \* .

ومنهم أيضا من يعرف القانون في ضوء الموضوعات الأساسية التالية :

- ( أ ) كيف يرتبط القانون بدعم النظام الاجتماعي العام ؟ ! .  
( ب ) ما هي العلاقة بين الالتزام القانوني والالتزام الأخلاقي ؟ ! .  
( ج ) ما هي القواعد القانونية ، وإلى أي حد يعتبر القانون مسألة  
قواعد ؟ ! \* \* \*

وهناك أيضا من يعرف القانون من خلال دراسة صفاته الأساسية  
والتي يمكن تحديد بعضها من خلال .. السلطة ، والتطبيق الشامل ،  
والالتزام ، ثم الجزء ، ومن هنا فان القانون عندهم يشير الى « مجالات  
تداخل العرف ، والقرار السياسي والصفات الأخرى ، كما قد يوجد كل  
عنصر منها خارج مجال التداخل فلا يوجد خط واضح ، بل منطقة من  
الانتقال بين ما يعتبر قانونا وما لا يعتبر كذلك » \* \* \*

- (\*) صاحب هذا التعريف هو « سيني Stene » .  
(\*\*) صاحب هذا التعريف هو « هارت Hert » .  
(\*\*\*) صاحب هذا التعريف هو « بوسيبيل Pospisil » .  
حول هذه التعريفات انظر :

Paul, Bohannan «Law and Legal Institutions», in International  
Encyclopedia of Social Sciences. pp. 73-74.

وانظر أيضا :

دكتور محمد عبد الله أبو على وزملاؤه — دراسات في علم الاجتماع القانوني  
والسياسي — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٥ ص ص ٤٦ — ٤٨ .

\* ما هي الغاية التي يسعى إليها القانون ؟ ! ..

مادام القانون هو الذي يتولى تنظيم نشاط الأفراد داخل المجتمع عن طريق مجموعة من القواعد التي لها صفة الالتزام أو تكتسب خاصية الالتزام من خلال الجزاء الرادع الذي توقعه السلطة العامة في المجتمع « الدولة أو الحكومة » على كل مخالف للقانون ، نقول مادام القانون هو الذي يقوم بذلك فإنه يستهدف غاية توفيقية بين مختلف المصالح المتعارضة للناس أو لأعضاء المجتمع ، وتلك الغاية التوفيقية تلزم القانون بأن يوضح للأفراد مقدما ما يجب عليهم أن يفعلوه أو أن يمتنعوا عنه ، لأن القانون في سعيه لتحقيق تلك الغاية انما يقرر ما يعتبر مصلحة مشروعة لكل فرد . ويبين ما لصاحب تلك المصلحة من مزايا ، وينهى في ذات الوقت بقية الأفراد عن القيام بأى عمل يعتبر اعتداءا على تلك المصلحة المشروعة للغير .

ومن خلال تلك الغاية التوفيقية فان القانون وهو ينظم الروابط الاجتماعية بين الناس ، انما يسعى للتوفيق بين مختلف مصالح الأفراد في المجتمع ، ووسيلته في ذلك ايضاح حقوق الأفراد وواجباتهم .

\* لكن ما هي الملامح المميزة للقانون ؟ ! ..

من خلال كل ما سبق يمكن أن يتضح لنا أن القانون يتكون من القواعد أو القاعدة القانونية التي لها ثلاثة ملامح مميزة هي :

١ - أنها عامة ومجردة . بمعنى أن تلك القاعدة يجب عند النشوء أن تصدر في صيغة مجردة ، أى ليست متعلقة أو موجهة الى شخص معين بالذات أو بواقعة بذاتها ، وانما يقصد منها التطبيق على جميع الأشخاص في كل الأحوال أو في جميع الوقائع مادامت تنطبق عليهم الشروط المقررة أو المتضمنة في تلك القاعدة القانونية .

٢ - أنها منظمة لسلوك ونشاط الأفراد في المجتمع ، بمعنى أن القانون حتى يطبق لابد وأن يكون ذلك من خلال مجتمع بشري ، ويرى

فقهاء القانون أن المقصود بالمجتمع هنا •• هو المجتمع المنظم •• أى ذلك المجتمع الذى توجد فيه سلطة عليا لها السيادة على جميع أفرادہ •• مع ما يستتبع تلك السيادة من قدرة على اجبار أعضاء ذلك المجتمع على احترام مختلف القواعد القانونية الموضوعة لتنظيم الحياة المجتمعية •

لكن فقهاء القانون يؤكدون على حقيقة هامة •• هى أن القانون وهو ينظم سلوك الأفراد فى المجتمع لا يعنيه فقط سوى المظهر الخارجى لهذا السلوك ، أما ما يكمن فى ضمير الفرد ونفسه •• فلا يقع تحت سلطان القانون أو طائلته ما لم تفصح تلك النوايا عن نفسها وتظهر الى العالم الخارجى المحسوس ممثلة فى أفعال مادية ملموسة •

٣ — أنها مصحوبة بجزء توقعه السلطة المختصة ، والجزاء هنا هو كما يسميه فقهاء القانون « الأثر الذى يترتب على مخالفة القاعدة القانونية » ، ووظيفة الجزاء هى الضغط على ارادة الأفراد حتى يمثلوا لأوامر القانون ونواهيہ ، لأنه مادامت غاية القانون هى غاية توفيقية بين مصالح الناس المتعارضة ، فانه لا يجب أن تترك لهم الحرية فى تطبيق ما يعجبهم من القواعد القانونية ، وترك ما لا يعجبهم منها •

ومن هنا كان الجزاء لضمان حد أدنى من تطبيق القانون •• لأنه من الصحيح أن كثيرا من الناس يطبقون القانون أو يحترمون القواعد القانونية لجرد الخوف من الجزاء المترتب على مخالفتها ، ولكن هناك أيضا الكثير من الناس يحترمون تلك القواعد القانونية من خلال قناعتهم بأن القانون ضرورة اجتماعية لابد منها لحماية النظام العام وكفالة الأمن والاستقرار للجميع<sup>(١)</sup> •

وان كانت تلك النقطة الأخيرة لا تغير من جوهر القاعدة القانونية التى يجب أن تكون مصحوبة بالجزاء ، حيث أن العبرة — فى رأى فقهاء القانون — ليست باحترام القانون طواعية ، وانما بالاعلام المسبق للجميع أن من يخالف القانون سيعرض نفسه للجزاء الذى يتناسب مع تلك المخالفة •

ومن خاصية ذلك الجزاء .. أنه جزاء **مادى** .. أى محسوس ، وأنه جزاء **سورى** أو **حالى** .. وان توقيعه على المخالفين للقواعد القانونية من اختصاص السلطة العامة فى المجتمع وهى الحكومة . كما أن الجزاء يتوقف على طبيعة **المخالفة** وفى نطاق القاعدة القانونية المطبقة .. لذلك فالجزاء متنوع ولا يأخذ صورة أو شكلا واحدا أو جامدا بل تتعدد صورته وأشكاله وفقا للقاعدة التى خولفت .

**ولكن هل القانون وحده هو الذى ينظم المجتمع ؟ ! ..**

بالقطع لا .. والقانونيون أنفسهم يقررون أن قواعد القانون ليست وحدها المسئولة عن تنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، ويرون أنه توجد العديد من **القواعد الاجتماعية** الأخرى التى تقوم بأدوار بارزة فى هذا المجال ، ويقررون أن الأخلاق وأوامر الدين ونواهيهِ فضلا عن قواعد المجاملات تمثل الى جانب القانون أهم القواعد التى تنظم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع (٢) .

ويرى فقهاء القانون .. أن تلك القواعد **غير** القانونية تتفق وتختلف مع القواعد القانونية فى عدة أمور .

ومن أهم نقاط **الاتفاق** .. هى سعى كل منها الى تنظيم الحياة الاجتماعية ، وأنها قواعد عامة فضلا عن اقترانها بجزاء يوقع على مخالفها ، لكن أهم نقاط **الاختلاف** فهى كثيرة ومتنوعة ونوجزها فيما يلى :

١ - الجزاء فى القاعدة القانونية جزاء **مادى محسوس** ، أما الجزاء فى غيرها من القواعد فهو جزاء **غير مادى** .. جزاء **معنوى** قد يتمثل فى تأنيب الضمير أو فى سخط المجتمع وازدراءه .

٢ - يهدف القانون الى تحقيق الأمن والاستقرار فى المجتمع ، أما

القواعد الأخرى فتهدف عادة الى غايات مثالية كأن تهدف الى الوصول بالانسان الى الكمال والسمو .

٣ - يرى فقهاء القانون أن المصالح التي تسعى القواعد القانونية الى تحقيقها ، تختلف عن المصالح التي تسعى غيرها من القواعد الى تحقيقها وأنها أكثر منها أهمية لذلك كان لابد من وجود الجزاء حتى يجبر الناس على احترامها وعدم مخالفتها خوفا من توقيع الجزاء المادى بمعرفة السلطة المختصة .

٤ - القانون من حيث المنشأ وضعى . . أى موضوع بمعرفة عدد من المتخصصين ، بينما منشأ بقية القواعد ليس كذلك . . فمنها ما هو موحى به كالدين ، ومنها ما هو متواضع عليه من الناس كقواعد المجاملات .

٥ - دائرة القواعد القانونية أضيق من حيث المجال من غيرها من القواعد ، حيث يرى فقهاء القانون مثلا أن دائرة القواعد الأخلاقية تشمل واجب الانسان نحو نفسه ونحو مجتمعه أيضا ، كما أن الأخلاق تعنى بكل الأفعال والنوايا ، وذلك على العكس من القانون . . الذى يعنى فقط بالفعل المادى المحسوس أو عندما تخرج النوايا الى حيز التنفيذ ، علاوة على اهتمام القواعد القانونية بواجب الفرد نحو حقوق غيره أو مجتمعه فقط دون أن تشمل واجب الفرد نحو نفسه .

٦ - كما أن القانون قد يتعرض لتنظيم مسائل لا شأن لبقية القواعد بها ، وعلى سبيل المثال قوانين الضرائب والمرور . . الخ ، كلها أمور لا دخل للأخلاق بها مثلا ، بل قد يتناول القانون بالتنظيم أحيانا بعضا من الأمور التي قد تتعارض مع الأخلاق أو الدين أو قواعد المجاملات ، مادام فى تنظيمها ما يحفظ النظام العام ويحقق الاستقرار فى المجتمع .

كما أن تلك القواعد - كالدين - قد تتضمن أمورا لا تدخل تحت

**طائفة القانون** ولا يمكن له أن يتدخل في تنظيمها .. كعلاقة الفرد بربه  
مثلا .

**\* لكن ما هو مجال اهتمام القانون ؟ ! ..**

صحيح أن القانون يسعى الى تنظيم علاقات الأفراد داخل المجتمع بهدف تحقيق الأمن والاستقرار للجميع ، لكن كيف يتم ذلك التنظيم وما هو **محور** اهتمام القانون .. أو بطريقة أخرى ما هي الفلسفة التي يركز عليها القانون في تنظيمه للعلاقات داخل المجتمع ، هل الفرد هو الأساس .. أم المجتمع هو المحك الأساسي لذلك التنظيم ؟ ! .

والاجابة على هذا السؤال تتوقف على الفلسفة أو المذهب السائد . فان كان المذهب **الفردى** الذى يقدر الفرد ويجعل من حريته وسعادته هدفا أساسيا له ، نقول لو كان المذهب الفردى هو السائد في الفكر القانونى .. فان القواعد القانونية سوف توجه للاهتمام بالفرد وتسخير المجتمع لخدمته وذلك من منطلق أن كل ما يؤدي الى سعادة الفرد ، ما هو الا مؤدى في النهاية الى سعادة المجتمع ، ومن هنا يمكن وصف القانون بأنه ذو مجال ضيق .

أما اذا كان المذهب **الجماعى** أو الاشتراكي هو السائد ، فان المجتمع لا الفرد سيكون هو المحل الأول لاهتمام القواعد القانونية وبحيث يكون الفرد هو الذى في خدمة المجتمع أو يكون الفرد مسخرا لصالح المجتمع كما يقول فقهاء القانون ، ومن هنا تتسع دائرة القانون ومجاله حيث تعمل القواعد القانونية على تضيق حرية الفرد ونشاطه مادام ذلك يؤدي الى خير المجتمع وسعادته (٣) .

**\* مصادر القانون وأصوله :**

مادام القانون يهدف الى تنظيم الحياة الاجتماعية فلا بد أن تكون أصوله

أو مصادره **ناבעة** عن المجتمع نفسه بصورة أو بأخرى ، هذا ولقد اختلف فقهاء القانون حول مفهوم حلمه « مصدر » فمنهم من يرى أن المصدر يعنى •• الكيفية التى نشأت بها القاعدة القانونية •• بمعنى هل هى نابعة عن حاجة الناس فى مجتمع ما اليها •• ان كان الأمر كذلك فالمصدر هنا •• هو مصدر موضوعى للقاعدة القانونية ، ومنهم من يهتم بالشكل الذى خرجت به القاعدة القانونية الى الناس •• هل كانت فى شكل تشريع صادر بطريق رسمى معتمد •• ان كان الأمر كذلك فالمصدر هنا مصدر رسمى للقاعدة القانونية ، ومنهم من يرى أن الأصل المقصود هنا هو الأصل التاريخى الذى **استقى** القانون الوضعى منه بعض أحكامه ، ومن ذلك على سبيل المثال •• ما تمثله الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسى كمصادر تاريخية للعديد من أحكام القانون المصرى •

ولكن الذى يعيننا فى هذه العجالة من مفهوم المصادر هو « الطرق التى تسلكها القواعد القانونية لتكون ملزمة للناس فى مجتمع معين » •

ويقسم فقهاء القانون تلك المصادر الى مصادر رسمية أصلية كالتشريع والدين ، والى مصادر احتياطية أو فرعية كالعرف ومبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة ، والى مصادر تفسيرية كالفقه والقضاء ، هذا وسنمر مر الكرام على بعض تلك المصادر وان كنا سنتوقف قليلا عندما نراه منها يمثل أرضية مشتركة للاهتمام ما بين القانون والاجتماع •

## ١ - التشريع :

يقصد بالتشريع كمصدر رسمى للقانون ، وضع القواعد القانونية فى صورة مكتوبة بواسطة السلطة المختصة فى الدولة وفقا للإجراءات المقررة فى الدستور ، كما يطلق اصطلاح « التشريع » أيضا على القواعد القانونية نفسها التى تضعها تلك السلطة (٤) •

## ٢ - الدين :

الدين هو مجموعة القواعد التي يوحى بها الله سبحانه وتعالى الى رسول من عنده ليبلغها للناس ويأمرهم باتباعها سعياً لرضا الله وتجنباً لغضبه ، ومن تلك القواعد ما يتصل بواجب الانسان نحو ربه ، ومنها ما يتصل بواجب الانسان نحو نفسه ، ومنها ما يتصل بواجب الفرد نحو غيره من الناس ، وهذا النوع الأخير هو الذى يعد مصدراً للقانون ، لأن القانون كما سبق القول مهمته الأساسية تنظيم العلاقات بين الناس \* .

## ٣ - العرف :

العرف هو اعتياد الناس على سلوك معين فى مسألة معينة مع اعتقادهم بأن هذا السلوك ملزم وأن من يخالفه يتعرض لجزاء مادى يوقع عليه (٥) .

هذا ويستنبط فقهاء القانون من التعريف السابق للعرف أن له ركنين أساسيين ، أولهما ركن **مادى** ويتمثل فى اعتياد الناس على سلوك معين وثانيهما ركن **معنوى** وتمثله قناعة الناس بأن ذلك السلوك ملزم لهم .

أما كيف يكون ذلك السلوك المتضمن فى العرف **ملزماً** ، فقد اختلف فى ذلك الفقهاء ، فمنهم من يرى . . أن القوة الملزمة للعرف انما تعود الى الارادة الضمنية للسلطة العامة ، ومنهم من يرى أن القوة الملزمة للعرف تستمد من اقرار القضاء لها ، بينما ترى الغالبية أن القاعدة العرفية تستمد قوتها الملزمة من **رضاء** الجماعة عنها ؛ لأن العرف ينشأ فى صور عادات يتبعها الناس من تلقاء أنفسهم حتى يسود الاعتقاد بينهم بأنها ملزمة .

هذا ويفرق فقهاء القانون بين العرف **المادة** . ويرون أن العادة هم اتباع الناس لسلوك معين دون شعورهم بأن هذا السلوك ملزم ، ومن هنا فان العادة تفقد بالتالى ركن **الالزام** . هو الركن المعنوى للعرف ، بينما

(\*) مفهوم الدين هنا قاصر على الأديان السماوية فقط .

يتفق كل من العرف والعادة في الركن المادى الذى يتمثل فى **اعتیاد** الناس على سلوك معين ، ومن هنا أطلق فقهاء القانون على العادة اصطلاح « العادة عرف ناقص » •

أما بالنسبة **للدور** العرف كقاعدة قانونية فإنه قد يكون **مكملاً** للتشريع خصوصاً فى غيبة نص تشريعى واضح فى حالة نشوب نزاع قضائى ، أو قد يكون العرف **معاوناً** للتشريع عندما ينظم التشريع موضوعاً ما لكن لازالت بعض تفصيلاته غير متضمنة فى ذلك التشريع فإن العرف هو الذى يفسر ما غمض من أمور ، ومن العرف ما هو **مخالف** للتشريع ، وان كانت القاعدة القانونية ألا يخالف العرف التشريع ، لكن فى بعض الحالات يجيز التشريع نفسه تطبيق بعض القواعد العرفية حتى ولو كانت مخالفة للتشريع لكن ذلك يتم فى أضيق الحدود ووفقاً لقواعد خاصة لعل من أهمها ما اتصل بطبيعة القاعدة القانونية المطبقة •• هل هى قاعدة أمر أو قاعدة مكملة ، والأولى لا يمكن معها تطبيق عرف مخالف لأنها ترتبط بالنظام العام ، أما الثانية فيجوز أن تنشأ عرف مخالف لها نتيجة لاتفاق أفراد المجتمع على ما يخالفها (٦) •

#### ٤ - القانون الطبيعى والعدالة :

يقصد بالقانون الطبيعى ، « مجموعة القواعد التى يستخلصها العقل البشرى من طبيعة الروابط الاجتماعية » •• (٧) •

أما **العدالة** فهى شعور فى النفس يوحي به الضمير الانسانى ويهدف الى تحقيق المساواة بين الحالات المتماثلة ، مع مراعاة ظروفها وملاساتها •• (٨) •

#### ٥ - الفقه والقضاء :

يقصد **بالفقه** « مجموعة آراء العلماء الذين يعرضون بها لشرح القانون

وتفسيره ونقده ، سواء أكان ذلك في مؤلفاتهم أو في فتاويهم أو في تعاليمهم » .. (٩) •

وأما القضاء فهو مجموعة الأحكام التي تصدرها المحاكم وهي تفصل فيما يعرض عليها من قضايا •

هذا وهناك من الفقه ما هو خاص بالقوانين القديمة كالقانون الروماني مثلا ، أو القوانين الحديثة •

وبانتهاء حديثنا عن الفقه والقانون كمصادر تفسيرية للقواعد القانونية المنظمة للحياة المجتمعية نكون قد ألقينا بعض الضوء على القانون ..  
لنتعرف بعد ذلك على علم الاجتماع القانوني كأرضية مشتركة بين علمي الاجتماع والقانون •

\* \* \*

## المصادر والتعليقات

١ - يقصد بالنظام العام مجموعة المصالح الأساسية في المجتمع سواء أكانت تلك المصالح مصالحا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وهذه المصالح ينظمها القانون بقوة أمره ، ولا يجوز للأفراد أن يخالفوها في اتفاقاتهم ، حتى لو حققت هذه الاتفاقات مصالح خاصة لهم ، انظر :  
دكتور عبد الودود يحيى - المدخل لدراسة القانون - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٢ - ص ٦٢ .

٢ - يقصد بالأخلاق مجموعة المبادئ التي تسهم في تكوينها أفكار الناس عن الخير والشر ، والتي ترسم المثل الأعلى لما يجب أن يكون عليه الانسان في سلوكه ، أما الدين فهو مجموعة الأحكام التي يوحى بها الله سبحانه وتعالى الى رسول أو نبي ليبلغها للناس ويدعوهم الى اتباعها ، والالتزام بها لغضب الله وعقابه ، أما قواعد المجالات فيقصد بها العادات والتقاليد التي تواضع الناس على احترامها والسير وفقا لها في سلوكياتهم اليومية أو عند المناسبات الخاصة .

٣ - للاستزادة حول المذهب الفردي والمذهب الاشتراكي انظر :  
دكتور عبد الودود يحيى - المدخل لدراسة القانون - مرجع سابق  
ص ٢٧ - ٣١ .  
د. عبد الرازق السنهوري و د. أحمد أبو ستيت - المدخل لدراسة القانون - القاهرة - ١٩٥٢ .  
د. عبد المنعم البدر اوى - المدخل للعلوم القانونية - القاهرة - ١٩٦٢ .  
د. محمود جمال الدين زكى - دروس في مقدمة الدراسات القانونية - القاهرة - ١٩٦٤ .

٤ - دكتور عبد الودود يحيى - المدخل لدراسة القانون - مصدر سابق - ص ٧٦ .

٥ - المصدر السابق ص ١١٣ .

٦ - للاستزادة حول القواعد الآمرة والقواعد المكملة انظر :  
دكتور عبد الرازق السنهوري - المدخل لدراسة القانون - مصدر سابق .  
دكتور حسن كيره - أصول القانون - القاهرة - ١٩٥٩ .  
الدكتور سليمان مرقص - المدخل للعلوم القانونية - القاهرة - ١٩٦٧ .

- الدكتور منصور مصطفى منصور — المدخل للعلوم القانونية —  
القاهرة — ١٩٦٠ .
- ٧ — الدكتور محمود جمال الدين زكى — دروس في مقدمة الدراسات القانونية —  
مصدر سابق — فقرة ٧٢ .
- ٨ — دكتور عبد الودود يحيى — المدخل لدراسة القانون — مرجع سابق —  
ص ١٣١ .
- ٩ — الدكتور سليمان مرتضى — المدخل للعلوم القانونية — مرجع سابق —  
الفقرة ١٧١ .

\* \* \*

## المبحث الثاني

### علم الاجتماع القانوني

#### \* مقدمة \*

- \* ما هو علم الاجتماع القانوني وما هي مهامه .
- \* آراء اجتماعية أثرت مسيرة علم الاجتماع القانوني .
- \* دوركايم وعلم الاجتماع القانوني .
- \* ماكس فيبر وعلم الاجتماع القانوني .
- \* باوند وعلم الاجتماع القانوني .

\* \* \*

#### \* مقدمة :

علم الاجتماع القانوني .. يمثل أرضية مشتركة ما بين علمي الاجتماع والقانون ، وليس معنى هذا رضا تاما من طرفي هذه الأرضية على أن يقوم بينهما مثل هذا الرباط ، فالمعارضة كانت ولا زالت قائمة .. سواء من طرف علماء الاجتماع أو من طرف علماء القانون .. ولكل وجهة نظره التي ترى أن الغنيمة كلها في البعاد اما خوفا من هيمنة أى منهما على الآخر ، أو حرصا على وحدته ، فمثلا تركز معارضة معظم فقهاء القانون على أن علم الاجتماع القانوني سوف يهدد الأساس الذي يقوم عليه القانون باعتباره معيارا لتقييم الحقائق وتنظيمها خصوصا وأن علم الاجتماع الحديث يتجه نحو الموضوعية في دراساته بعيدا عن الاعتماد على الأحكام القيمية التي سيطرت على موضوعات الدراسة فيه لفترات طويلة .

ونفس السبب هو الذي يجعل بعض علماء الاجتماع يعارضون

أصلا قيام علم الاجتماع القانوني ، ليس فقط من منطلق رفضهم لتجزئة علم الاجتماع حتى يتخصص كل جزء في دراسة جانب منفصل من الواقع الاجتماعي ، وانما كذلك من منطلق أن علم الاجتماع القانوني قد ينجرف خلال دراسته للظاهرة القانونية نحو القانون فيركن أكثر الى الاعتماد على الأحكام القيمية ويبتعد عن الموضوعية في دراساته للظواهر القانونية .

ووسط ذلك الرفض المتبادل بين فقهاء القانون وعلماء الاجتماع ، ظهرت أفكار تنفر من الصراع بين القانون والاجتماع ، وتطالب بأن يهتم كل منهما بالتحديد الواضح لموضوعه ولجالات وطرق البحث فيه ، ومن تلك الأفكار ما توضح أن عالم القانون أو المتفقه فيه عليه أن يهتم **بالمبدأ** أو المعيار ، بينما يعمل عالم الاجتماع على تفسير مختلف الحقائق المتصلة بالظواهر القانونية .

ومن أبرز تلك الأفكار التي فتحت الباب لمزيد من التمازج ما بين الاجتماع والقانون والتي عبر عنها أحد العلماء الذي يمثل كل من الاجتماع والقانون اهتماما مشتركا لديه ، ونعنى به السوسولوجي الفقيه « موريس هوريو M. Hauriou » الذي برزت له فكرة التقريب بين علمي الاجتماع والقانون لديه من خلال ايمانه بأن قليلا من علم الاجتماع كفيلا بابعادنا عن القانون ، لكن الكثير منه يرجعنا مرة أخرى الى أحضان القانون .

وكانت مبادرة هوريو مشجعة للعديد من علماء الاجتماع ، وجعلت بعضهم يعيد صياغة أفكار هوريو على اعتبار أن القليل من القانون يأخذنا بعيدا عن علم الاجتماع ولكن الكثير منه يعيدنا الى علم الاجتماع مرة أخرى (١) .

ولعل من أوضح الأفكار التي عبرت عن العلاقة الوثيقة ما بين علمي الاجتماع والقانون والتي مهدت لظهور علم الاجتماع القانوني ما عبر عنه « باوندا Roscoe Pound » من خلال عرضه للتطورات التي لحقت بعلم القانون

والتي تمثلت في اتجاه القانون في الوقت الراهن الى ضرورة دراسة الهدف من القانون بدلا من التركيز على طبيعة القانون ، ودراسة طبيعة القانون تعرف بالاتجاه التحليلي الذي يتطلب أن تنبثق الأحكام عن أسس معيارية تقييمية ، أما دراسة هدف القانون فتعرف بالاتجاه الوظيفي الذي يسعى الى تقدير العلاقة بين القانون والواقع الاجتماعي أو بمعنى آخر فإن هذا الاتجاه يستوجب إعادة قياس وتقدير المبادئ والقواعد والنظم القانونية على ضوء اسهاماتها في تحقيق الغايات التي وجد القانون من أجلها في المجتمع (٢) .

ومن هنا فإن الاتجاه الوظيفي للقانون يدعو الى توسيع نطاق المصادر التي يشتق منها القانون وظيفته فضلا عن اهتمام القانون بالواقع الاجتماعي وما يضمه من جماعات ذات دور تأثيري سواء عند تشكيل القواعد القانونية أو عند انبثاقها أو عند تحديد اطارها النهائي .

ومن الطبيعي أن يكون علم الاجتماع من خلال نظرياته ومناهجه هو القادر على كشف العلاقة الوثيقة ما بين الواقع الاجتماعي وبين القواعد القانونية التي تنبثق عنه لتنظيم مختلف علاقات الأفراد في اطار ذلك الواقع الاجتماعي .

هذا ويضم تاريخ كل من علمي القانون والاجتماع العديد من الاسهامات القانونية التي أثرت علم الاجتماع ، والعديد من الاسهامات السوسيولوجية التي أسهمت في تطور القانون كعلم ، ولعل من أبرز تلك الاسهامات . نشأة المدرسة الاجتماعية في نظرية القانون ، كما أن اسهامات كل من دوركايم وماكس فيبير قد ساعدت كثيرا على بروز ونمو الاتجاهات الاجتماعية لدى العديد من فقهاء القانون (٣) .

\* ما هو علم الاجتماع القانوني وما هي مهامه ؟ ! ..

يمكن القول أن علم الاجتماع القانوني ، هو أحد فروع علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة الواقع الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية للقانون ، لكن هناك من العلماء من يثير أسئلة هامة .. وهي كيف يدرس علماء الاجتماع النظم القانونية ؟ ! .. وكيف يمكن دراسة الحقوق .. وفي أي الثقافات ندرسها ؟ ! ..

ويرى بوهانان Bohannan ، أن ظاهرة التحول المزدوج للحقوق الى نظام ، سواء داخل النظم القانونية أو داخل النظم العرفية ، تلزمنا بدراسة كلا من النظم الاجتماعية والقانونية على حد سواء ، لأن ذلك في رأيه هو السبيل الوحيد للتغلب على مشكلة تحديد العلاقة ما بين القانون والمجتمع ، ومن هنا فإنه يجب على عالم الاجتماع وهو يدرس القانون باعتباره نمطا من أنماط البناء العلوي للمجتمع ، أن يحكم على القانون وفقا لمعايير أو قيم العلوم الاجتماعية ، وعلى عالم الاجتماع أيضا أن يعرف القانون من خلال وجهة نظر تمزج بين رأى فقيه القانون وعالم الاجتماع في آن واحد .

ومن خلال تلك النظرة فإن عالم الاجتماع عليه أن يدرس القانون وفقا للأسس الآتية :

١ - تحليل النظم القانونية من خلال علاقاتها التبادلية مع غيرها من النظم .

٢ - اجراء دراسات مقارنة بين النظم القانونية المدروسة في مجتمع ما ، وبين نظيرها في المجتمعات الأخرى على ضوء الظروف المجتمعية المتغيرة لكل مجتمع على حدة .

٣ - عرض المسلمات القانونية للمجتمع المدروس ، مع الأخذ في الاعتبار أن المسلمات الكامنة وراء أى نسق قانوني تكاد تتطابق مع غيرها من المسلمات التي تتفق وراء بقية الأنساق المجتمعية الأخرى سواء منها

الاقتصادية أو الدينية .. الخ ، مع عدم اغفال دور الثقافة في تدعيم  
ومساندة المسلمات القانونية (٤) .

ومن هنا فإنه يلزم على علم الاجتماع القانوني أن يدرس القوانين  
المختلفة لكل الجماعات والمجتمعات ويصنف كل نوع منها من ناحية مكوناتها  
الواقعية أو المموسة التي يتم التعبير عنها في صورة سلوك اجتماعي يمكن  
ملاحظته من الخارج بطريقة علمية دقيقة ، كما يكشف عن الواقع  
الاجتماعي الكلي للقانون (٥) .

كما أن هناك وجهة نظر ترى أن علم الاجتماع القانوني يهدف الى  
اثراء المعرفة عن أسس النظام القانوني ، ونمط التغير الثقافي ، واسهام  
القانون في تحقيق الآمال واثباغ الحاجات الاجتماعية ، ويعتمد هذا  
الاهتمام على افتراض أساسي بأن كلا من القانون والنظم القانونية تؤثر  
في الظروف الاجتماعية المحيطة بها وتتأثر بها في نفس الوقت (٦) .

ومن العلماء من يرى أن المهمة الأولى لعلم الاجتماع القانوني في  
المستقبل مثلما كانت في الماضي وكما هي عليه في الحاضر ، أن مهمته الأولى  
هي « دراسة الظاهرة القانونية من ناحية نوعيتها ومراتبها » .. (٧) .



### \* آراء اجتماعية أثرت مسيرة علم الاجتماع القانوني :

أسهمت دراسات سوسيولوجية كثيرة بطريق مباشر أو غير مباشر في  
اثراء علم القانون بصفة عامة وعلم الاجتماع القانوني بصفة خاصة ، ومن  
أبرز من أسهموا في هذا المجال كل من دوركايم من خلال دراسته المشهورة  
عن « تقسيم العمل » ، وهربرت سبنسر من خلال فكرته عن التضامن بنوعيه  
الاجتماعي والعضوي ، كما أسهم ماكس فيبر بدور كبير في هذا المجال  
لدرجة التي يرى معها عدد من العلماء أن لب علم الاجتماع عند فيبر كان

هو علم الاجتماع القانوني ولا شيء غير ذلك \* .

هذا ومن أهم الدراسات الجديدة بالاهتمام في مجال علم الاجتماع القانوني الدراسة التي قام بها « روسكو باوند Roscoe Pound » عن الضبط الاجتماعي ، ونحن هنا على كل حال سنحاول أن نلقى بعض الضوء على تلك الاسهامات على النحو الآتي :

( ١ )

### دوركايم وعلم الاجتماع القانوني :

عالج دوركايم خلال دراسته عن « تقسيم العمل » موضوع « علم الاجتماع القانوني » ، عندما قارن بين التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي ، وقرر أن نمطي التضامن يختلفان باختلاف تقدم المجتمعات ، كما أكد أن كلا من نمطي التضامن الاجتماعي يسانده شكل من أشكال القانون ، فالمجتمع المتأخر الذي يسوده التضامن الآلي أو الميكانيكي يسانده قانون أطلق عليه دوركايم « القانون الانتقامي » ، وكان من نتيجة ذلك القانون أن خضع المجتمع المتخلف تماما لسيطرة التقاليد مع تمييز رد الفعل خلاله بالجماعية والاجتماعية معا .

أما المجتمع المتقدم والذي يتميز بالتضامن العضوي الذي هو نتاج تقسيم العمل وما يستتبعه من تخصص ، هذا المجتمع يسوده قانون مغاير

---

(\*) للاستزادة حول اسهامات دوركايم في علم الاجتماع القانوني انظر :

— دكتور محمد عبد الله أبو على وزملاؤه — دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي — مرجع سابق ص ٥٥ — ٩١ .  
— الدكتور أحمد الخشاب ، الدكتور محمد طلعت عيسى — علم الاجتماع أصوله ومفاهيمه — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٣ ، ص ٢٢٠ — ٢٢٩ .

وحول آراء سبنسر وماكس فيبر ، انظر :  
دكتور محمد عبد الله أبو على — مرجع سابق ص ٧٦ — ٧٨ ، ص ٩٤ — ١٢٣ .

للقانون الانتقامى الذى ساد فى المجتمعات المتخلفة وبحيث يستهدف ذلك القانون — من خلال الجزاء — غايات اصلاحية وليست انتقامية كما هو الحال فى المجتمعات المتخلفة •

وبناء على نوعية التضامن الاجتماعى فى المجتمع وطبيعة القانون خلاله ، فان دوركايم قد عرف القانون بأنه « الرمز الظاهر للتضامن الاجتماعى » ، بمعنى أن القانون فى رأى دوركايم « ليس هو مجموعة القواعد الصادرة عن السلطة الحاكمة أو الهيئة التشريعية المركزية أو الدولة » ، بل ان القانون كما يراه دوركايم هو « تجسيد وتعبير عن الحقيقة والوضعية الاجتماعية القائمة فعلا » •• (٨) •

كما يؤكد دوركايم على التلازم القائم بين نمط التضامن السائد فى المجتمع وبين نوعية القانون الذى يسانده ، ويبرز وظيفة القانون فى كلا النمطين ، فالمجتمع الذى يتسم بالتضامن الالى أو الميكانيكى الذى ينهض على اشتراك كل أعضاء المجتمع فى المسئولية والجزاء ، فان القانون السائد هو بالضرورة قانون رادع تركز قواعد التجريم فيه على أهداف قمعية حتى يمكن القضاء على كل ما من شأنه أن يهدد نظام المجتمع أو يعرض بنيانه للخطر •

أما المجتمع الذى يسوده التضامن العضوى الناشئ عن اختلاف حاجات الناس ومصالحهم ، فضلا عن التفاوت القائم بينهم فى قدراتهم على اشباع تلك الحاجات ، الأمر الذى استلزم تقسيم العمل بينهم على أساس من التخصص الذى يتيح لكل واحد من أعضاء المجتمع أن يؤدي دوره وفقا لمهاراته المكتسبة من خلال تقسيم العمل ، الأمر الذى كان من نتيجته ظهور نمط آخر من القانون يتفق وطبيعة المجتمع المتقدم ، وبحيث ينهض هذا القانون على أساس التوفيق بين الحاجات المتعددة والمصالح المتنوعة لأعضاء المجتمع ، وبحيث يكون الهدف النهائى للقانون هو علاج المخل أو اصلاح الآثار المترتبة على الأضرار الناشئة عن تعارض المصالح

بما يعيد الأمور الى نصابها بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع الذى يتسم بالتضامن العضوى .

هذا ولدوركايم نظرة متقدمة بالنسبة لظاهرة الاجرام ، حيث يرى أن الجريمة ان هى الا ظاهرة اجتماعية فى المقام الأول ، بل اعتبرها ظاهرة سوية باعتبارها نتيجة حتمية لديناميكية النظام الاجتماعى وحركيته . من هنا فانه لا يمكن اعتبار الجريمة ظاهرة مرضية ، لأنه لا يمكننا أن نفصلها عن سياقها الاجتماعى ، لأن الجريمة فى رأى دوركايم هى التى تكشف لنا عن طبيعة النظم والقيم والعادات فى المجتمع ، سواء أكانت نظما أو قيما أو عادات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية ، المهم أن الجريمة فى رأى دوركايم علاوة على أنها ضوء يكشف لنا عن الخلل الموجود بين مختلف الأبنية المكونة للمجتمع ، فان الجريمة تنشأ كنتاج طبيعى للتغيرات المجتمعية والتفاعلات أو المناشط — كما يقول دوركايم — الاجتماعية التى تنشأ نتيجة عنها بعض المعوقات التى تباعد بين فرد أو جماعة أو فئة من المجتمع وبين أن تسهم فى الحياة المجتمعية الأمر الذى يؤدى بالتالى الى ظهور الجريمة .

ومن هنا كان رفض دوركايم لاعتبار الجريمة ظاهرة فردية مرضية ، بل هى فى رأيه ظاهرة مجتمعية سوية يجب العمل على معالجتها فى ضوء مفهوم جديد للمسئولية . . تجعل المجتمع هو المسئول دوما \* .

( ٢ )

ماكس فيبر وعلم الاجتماع القانونى :

عرف ماكس فيبر علم الاجتماع القانونى حيث قال أنه « يهدف الى فهم السلوك ذو المعنى لأعضاء جماعة ما فى ضوء القوانين المنفذة ، وتحديد

(\*) للاستزادة حول آراء دوركايم فيما يتعلق بالجريمة ، انظر آراءه حول الظاهرة الاجتماعية المعتلة ضمن مؤلفه القيم « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » الفصل الثالث .

طبيعة اعتقاد أولئك الأعضاء في صحة تلك القوانين وكذلك في النظام العام الذي أقاموه في مجتمعهم » •

لذلك فمهمة علم الاجتماع القانوني كما يحددها فيير هي السعي الى تحديد مدى مراعاة القواعد القانونية من قبل الأفراد ، والتصرف على الكيفية التي توجه سلوك الأفراد ازاء تلك القواعد القانونية •

مع الأخذ في الاعتبار أن المبدأ القانوني يجعل تلك القواعد صحيحة منذ انشائها أو ظهورها كتشريع ، لكن يبقى على علم الاجتماع أن يسمى لمعرفة **أثر** هذه القواعد على النشاطات الاجتماعية للأفراد ، لأن هؤلاء الأفراد يوجهون سلوكهم بطريقة لا شعورية وفقاً للعادات السائدة ، حتى يتم التوفيق بين تلك **السلوكيات** وبين المواصفات التي تضمنتها القواعد القانونية ، والأفراد يقومون بتلك العملية التوفيقية دون أن تكون لديهم خلفية مرجعية في الغالب عن المضمين الدقيقة أو المعاني التي تضمنتها تلك القواعد القانونية (٩) •

هذا ومن أهم اسهامات ماكس فيير اعتباره للنظام « نسقاً معيارياً » لا نظاماً طبيعياً ، وأن ذلك النسق يحتويه نسق قانوني ينشأ عن اطراد الفعل الاجتماعي الذي ينهض على العرف أو على المصلحة الذاتية في ضوء النظام الشرعي العام للمجتمع ، لأن أي انحراف عن تلك الشرعية سوف يواجه بالضرورة بالجزاءات المناسبة سواء أكانت جزاءات فيزيقية بدنية أو نفسية معنوية •

ويرى ماكس فيير أن شرعية النظام الاجتماعي العام تنهض على مجموعة من الأسس التي تكفل له خضوع الفاعلين الاجتماعيين ، وتتمثل تلك الأسس في **التقاليد** وقناعة الفاعلين الاجتماعيين بقدرسيتهما ، وفي الاعتقاد الرشيد — على حد تعبير فيير — في القيمة المطلقة لذلك النظام ، وفي الاتجاهات العاطفية لاسيما الانفعالية منها نحو شرعية التقاليد ،

وأخيرا \* قناعة المفاعلين الاجتماعيين بأن ذلك النظام العام قد نهض بطريقة قانونية سواء باتفاق أعضاء المجتمع ، أو من خلال فرض الشرعية عليهم بمعرفة السلطة العليا في المجتمع (١٠) .

هذا وينهض علم الاجتماع القانوني عند فيبر على التمييز بين أربعة مسائل أساسية ، هي التمييز بين القانون العام والقانون الخاص ، بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي ، وبين القانون الموضوعي والقانون الذاتي ، ثم بين القانون الصوري والقانون المادي (١١) .

بينما يرى فريق من العلماء أن فيبر انما ميز في الحقيقة بين الأنماط المختلفة للقانون على أساس نظريته في « الترشيدي » ، حيث يرون أن فيبر قد أقام أربعة أنماط قانونية مثالية يمكن ايجازها على النحو الآتي :

١ — القانون المادي اللارشيدي ، ويتخذ المشرع أو القاضي خلاله أحكامه أو قراراته وفقا للقيم الانفعالية ، التي تلعب المشاعر خلالها الدور الأساسي دون أي اعتبار للمعايير القيمية .

٢ — القانون الصوري اللارشيدي ، وترتكز قراراته أو أحكام المشرع أو القاضي على معايير الهامية أو اشراقية تخرج كلها عن دائرة المنطق والعقل .

٣ — القانون المادي الرشيد ، ويرتكز المشرع أو القاضي خلال إصدار قراراته أو أحكامه على أساس من كتاب مقدس أو أيديولوجية ما أو توجهات سياسية لقائد أو زعيم .

٤ — القانون الصوري الرشيد ، وتنهض الأحكام والقوانين خلاله على المفاهيم الفقهية أو القانونية المجردة .

والقانون المادي كما يراه فيبر ينهض على أساس أمبريقي ويظل كذلك ، بينما ينهض القانون الصوري على المعايير القانونية التي تطرد

بصورة منطقية ، ويذهب فيبير وشراح نظرياته ومفسروها الى أنه يمكن ترشيده هذين النمطين •• النمط الصوري على أساس المنطق الخالص ، والنمط المادى على أساس المنفعة الخالصة ، الا أنه على الرغم من الجهد الترشيدى المبذول فسوف يتبقى دوما لكل من النمطين بعضا من العناصر غير الرشيدة (١٢) •

ونظرا لقناعة فيبير بدوام التعارض القائم بين القانون والعدالة ، فانه يحدد مهمة علم الاجتماع بالعمل « على تفسير الاتجاه نحو الترشيد » ، بمعنى العمل على الانتقال من القانون اللارشيده الى القانون الرشيد دون أن نلجأ الى اصدار أية أحكام قيمية •

ويرى فرويد J. Freud خلال كتابه « علم الاجتماع عند ماكس فيبير » الذى أصدره عام ١٩٧٢ ، أن فيبير قد حدد تلك المهمة لعلم الاجتماع من خلال ايمانه بأن القانون لم ينشأ من تلقاء نفسه ، وانما نشأ نتيجة لحاجة المجتمع اليه وفى ضوء الاهتمامات المتزايدة لأعضائه وجماعته خصوصا السياسية أو الدينية أو الاقتصادية منها •

هذا فضلا عن أن الجماعات تعتمد ليس فقط فى تواجدها وانما بالنسبة لاستمرارها أيضا ، تعتمد على التواؤم القائم بين أعضائها وبين العديد من القيم المشتركة ، حتى ولو أدى الأمر الى أن يتم ذلك التواؤم بالاجبار من خلال الطابع القهرى الذى يتسم به النشاط المشترك بين أعضاء تلك الجماعات (١٣) •

### ( ٣ )

روسكو باوند وعلم الاجتماع القانونى :

تميزت دراسة باوند Pound ، بأنها اهتمت أصلا بالضبط الاجتماعى ، حيث يؤمن بأن القانون ان هو الا « مجرد وسيلة من وسائل

الضبط الاجتماعي » ، ومن هذا المنطلق فإن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع القانوني إنما تتمثل في « دراسة التأثير المتبادل بين الضوابط الاجتماعية المختلفة ومن بينها القانون » .

وبغير أن نعوض في أعماق أفكار باوند عن الضبط الاجتماعي حيث نهضت فكرته عن الضبط الاجتماعي من خلفية مرجعية تاريخية وفلسفية سواء لباوند نفسه أو لمن تأثر بهم من الكتاب ، نقول بغير الاغاضة في الأسس التي نهضت عليها أفكار باوند ، فإن القانون بوجه خاص والضبط الاجتماعي بشكل عام لديه ، ان هما الا وسيلة لدعم الحضارة وتقدمها والعمل على استمرارها (١٤) .

مع التأكيد على أن القانون قد صار هو الوسيلة الأساسية للضبط الاجتماعي من خلال المجتمعات المنظمة سياسيا وتحكمها سلطة عليا متمثلة في الحكومة أو الدولة التي صارت سمة المجتمعات في العصر الحديث ، ولو أن الدولة والقانون لا يكفيان وحدهما لتحقيق أو لقيام الضبط الاجتماعي حيث لا بد لضبط سلوك الأفراد من الاستعانة بوسائل أخرى لاسيما ما تعلق منها بعمليات التنشئة الاجتماعية والدين والتعليم .

هذا ويعرف باوند القانون باعتبار أنه « مجموعة القواعد القانونية التي تضعها وتطبقها السلطة في المجتمع في ضوء بعض المبادئ المثالية التقليدية » .. (١٥) .

وتلك المبادئ المثالية التقليدية تنهض في رأى باوند على العديد من المسلمات القانونية في المجتمع المتمدين ، حيث يرى باوند أن الأفراد في المجتمع المتمدين يجب أن يكونوا شاعرين بالأمن ومطمئنين الى سلوكيات غيرهم في المجتمع ، علاوة على قدرتهم على استغلال ما أوجدوه بجهودهم الخاصة في الأغراض النافعة دون عدوان من أحد ، فضلا عن اطمئنانهم على أن كل من يؤدي سلوكا معيناً سيكون مثالياً في أدائه ولن يصيب غيره بأية أضرار أثناء سلوكه له .

ولكن منتقدي باوند يرون أنه كان مثاليا ومتفائلا الى أقصى حد ،  
أولا لأنه اعتبر أن القانون معبرا عن رغبات وتطلعات كل أفراد المجتمع  
وجماعاته وهيئاته ، وثانيا لأنه افترض رضى الجميع عنه وقبولهم له ،  
وثالثا لأنه تصور أنه فى الامكان أن يتم التوفيق بين مختلف المصالح المتنوعة  
والمعارضة لكل أعضاء المجتمع وفئاته وهيئاته من خلال القانون وحده .

ويبنى ناقدى باوند انتقاداتهم على أساس أن القانون ما هو الا  
تعبيرا عن مصالح الطبقة الحاكمة ذات المصالح المتشابكة ، وبحيث تصبح  
تلك الطبقة وحدها هى القادرة على التوفيق بين مختلف المصالح المتعارضة  
والقضاء على ما بينها من صراع وفقا للايديولوجية المجتمعية السائدة .

ولا يخفف من حدة الانتقادات الموجهة لأفكار باوند ، ما أشار  
اليه هو نفسه من ضرورة قيام ما أسماه « معيار القيم القانونية »  
فى المستقبل وذلك من أجل تحقيق قدر من التعاون بين مختلف تلك المصالح  
المتصارعة فى سبيل قيام الحضارة ، مع امكانية قيام التنافس بدلا من الصراع  
تعميقا للايمان بالحرية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع .

\*\*\*

## المصادر والتطبيقات

- ١ — للاستزادة حول هذه النقطة انظر :  
Gurvitch, George, *Sociology of Law*, London, 1947. pp. 1-4.
- ٢ — للاستزادة حول طبيعة العلاقة ما بين الاجتماع والقانون انظر :  
— Roscoe, Pound, *Philosophy of Law*, 1941.  
— Philip Selznick, «The Sociology of Law» in *International Encyclopedia of Social Sciences*.
- ٣ — للاستزادة حول المدارس القانونية التي اثمرت في مسيرة علم الاجتماع أو المدارس الاجتماعية التي اثمرت في مسيرة علم القانون انظر ما كتبه الأستاذ المرحوم الدكتور محمد عبد الله أبو علي ضمن كتاب « دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي » مرجع سابق ص ٥ — ١٦ .
- ٤ — Pani Bohanann «Law and Legal Institutions» in *International Encyclopedia of Social*, op. cit. pp. 76-77.
- ٥ — دكتور محمد عبد الله أبو علي — دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي — مرجع سابق ص ٢٠ .
- ٦ — للاستزادة انظر :  
Philip Selznick, op. cit., pp. 49-51.  
وانظر أيضا — دكتور محمد عبد الله أبو علي — مرجع سابق ص ٢٦ .
- ٧ — للاستزادة انظر :  
Philip Selznick, op. cit. pp. 115-119.
- ٨ — للاستزادة انظر :  
E. Durkheim, *De la Division du Travail Social*, Paris, 1893.
- ٩ — للاستزادة انظر :  
Julien Freud, *The Sociology of Max Weber*, trans by Mary Ilford, London, 1972, pp. 244-248.
- ١٠ — للاستزادة انظر :  
Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, edited with an Introduction by Talcott Parsons, Free Press, N. Y. 1964, pp. 124-125, pp. 178-180.  
وانظر أيضا :  
دكتور صلاح الفوال — نظرية الفعل الاجتماعي — محاضرات منشورة —  
معهد العلوم الاجتماعية — جامعة عنابه — الجزائر — ١٩٨٠ .

- ١١ - للاستزادة انظر :  
الدكتور محمد عبد الله أبو علي - دراسات في علم الاجتماع القانوني  
والسياسي - مرجع سابق ص ١٠٩ - ١١٣ .
- ١٢ - للاستزادة انظر :  
فرويد - مصدر سابق ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- ١٣ - المصدر السابق ص ٢٥٦ - ٢٥٨ .
- ١٤ - يرى باوند أن الحضارة هي « تنمية القوى الانسانية باستمرار لتصل  
الى أكبر قدر ممكن من الكمال ، من خلال زيادة سيطرة الانسان على  
الطبيعة الخارجية أو المادية ، مع زيادة تحكم الانسان في طبيعته الداخلية  
أو الانسانية الى أقصى حد ممكن » ، انظر :  
روسكو باوند - مصدر سابق - ص ١٦ .
- ١٥ - انظر - دكتور محمد عبد الله أبو علي - مصدر سابق ص ١٤٧ ،  
وانظر . . باوند - مرجع سابق ص ٦٢ .

\* \* \*

## المراجع العربية للكتاب

- ١ — دكتور صلاح الفوال — معالم الفكر السوسولوجى المعاصر — دار الفكر العربى — القاهرة — ١٩٨٢ .
  - ٢ — نيقولا تيماشيف — النظرية الاجتماعية المعاصرة — مترجم — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٠ .
  - ٣ — دكتور صلاح الفوال — علم الاجتماع البدوى — دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٧٤ .
  - ٤ — دكتور صلاح الفوال — البداوة العربية والتنمية — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٧ .
  - ٥ — دكتور صلاح الفوال — نظرية « الفعل الاجتماعى » — محاضرات منشورة — معهد العلوم الاجتماعية — جامعة عنابه — الجزائر — ١٩٨١ .
  - ٦ — دكتور صلاح الفوال — تنمية المجتمعات الصحراوية — أسس نظرية — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٨ .
  - ٧ — دكتور صلاح الفوال — محاضرات منشورة فى مادة « الجرد النقدى للعلوم الاجتماعية » — جامعة عنابه — الجزائر — ١٩٨١ .
  - ٩ — الدكتور محى الدين صابر — التغير الحضارى وتنمية المجتمع — مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى — سرس اللبان — منوفيه — ج.م.ع — ١٩٦٢ .
  - ١٠ — دكتور جابر عبد الحميد جابر ودكتور أحمد خيرى كاظم — مناهج البحث فى التربية وعلم النفس — دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٧٨ .
- ( م ١٧ — علم الاجتماع )

- ١١ — دكتور صلاح الفوال — سوسيوولوجيا الحضارات القديمة — دار الفكر العربى — القاهرة — ١٩٨٢ .
- ١٢ — عبد الرحمن بن خلدون — مقدمة ابن خلدون — طبعة دار التحرير للطبع والنشر — القاهرة — ١٩٦٦ .
- ١٣ — دكتور حسين عمر — موسوعة المصطلحات الاقتصادية — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٧ .
- ١٤ — دكتور صلاح الفوال — علم الاجتماع . . المفهوم والموضوع والمنهج — دار الفكر العربى — القاهرة — ١٩٨٢ .
- ١٥ — دكتور صلاح الفوال — منهجية العلوم الاجتماعية — عالم الكتب — القاهرة — ١٩٨٢ .
- ١٦ — دكتور أحمد أبو اسماعيل — أصول الاقتصاد — القاهرة — ١٩٥٧ .
- ١٧ — الفريد مارشال — أصول الاقتصاد — مترجم — مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة .
- ١٨ — دكتور رفعت المحجوب — الاقتصاد السياسى — دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٧٣ .
- ١٩ — الدكتور عبد العزيز القوصى — أسس علم النفس — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة — ١٩٥٠ .
- ٢٠ — الدكتور محمد خليفه بركات — مدخل علم النفس — مكتبة مصر — القاهرة — ١٩٥٦ .
- ٢١ — دكتور أحمد فائق — مدخل الى علم النفس — مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة — ١٩٦٦ .
- ٢٢ — الدكتور أحمد زكى صالح — علم النفس التربوى — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة — ١٩٥٧ .

- ٢٣ — الدكتور محمد عثمان نجاتى — علم النفس الحربى — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة — ١٩٥٦ .
- ٢٤ — دكتور فؤاد البهى السيد — علم النفس الاجتماعى — دار الفكر العربى — القاهرة — ١٩٨١ .
- ٢٥ — سنجيند فرويد — مقدمة فى التحليل النفسى — مترجم — دار المعارف — القاهرة . ١٩٥٠ .
- ٢٦ — سنجيند فرويد — معالم التحليل النفسى — مترجم — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة — ١٩٥٥ .
- ٢٧ — دكتور مصطفى فهمى — الشذوذ النفسى — مكتبة مصر — القاهرة — ١٩٥٧ .
- ٢٨ — الدكتور مختار حيزه — سيكولوجية المرضى وذوى العاهات — دار المعارف — القاهرة — ١٩٥٦ .
- ٢٩ — الدكتور محمد خليفه بركات — عيادات العلاج النفسى — دار مصر للطباعة — القاهرة — ١٩٥٦ .
- ٣٠ — الدكتور عبد المنعم المليجى — خبراء النفوس — مكتبة مصر — القاهرة — ١٩٥٠ .
- ٣١ — آرثر جيتس وزملاؤه — علم النفس التربوى — مترجم — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة — ١٩٥٥ .
- ٣٢ — الدكتور أحمد زكى صالح — الخدمة النفسية فى التجارة وادارة الأعمال — دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٦١ .
- ٣٣ — دكتور محمد عاطف غيث — دراسات انسانية واجتماعية — دار المعارف — القاهرة — ١٩٦٥ .
- ٣٤ — محمود حسن — ديناميكية الجماعة — فى « قراءات فى الخدمة الاجتماعية » — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٤ .

- ٣٥ — دكتور محمد شمس الدين أحمد — العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية — مطبعة يوم المستشفيات — القاهرة — ١٩٨١ .
- ٣٦ — أرنست جونز — التحليل النفسى — مترجم — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٥٦ .
- ٣٧ — دكتور أحمد الخشاب — الارشاد الاجتماعى — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — « غير موضح سنة النشر » .
- ٣٨ — دكتور سعد عبد الرحمن — أسس القياس النفسى والاجتماعى — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٧ .
- ٣٩ — دكتور محمد خليفه بركات — تحليل الشخصية — مكتبة مصر — القاهرة — ١٩٥٧ .
- ٤٠ — دكتور صلاح الفوال والدكتور أحمد كمال أحمد — الخدمة الاجتماعية والميثاق — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٣ .
- ٤١ — الدكتور السيد محمد خيرى والدكتور محمود الزيدى — محاضرات في علم النفس الاجتماعى — مطبعة دار التأليف — القاهرة — ١٩٧٢ .
- ٤٢ — ايفانز بريتشارد — الأنثربولوجيا الاجتماعية — مترجم — منشأة المعارف — الاسكندرية — ١٩٦٠ .
- ٤٣ — الدكتور أحمد الخشاب — دراسات أنثربولوجية — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٠ .
- ٤٤ — دكتور ابراهيم رزقانه — العائلة البشرية — القاهرة — ١٩٥٠ .
- ٤٥ — الدكتور عاطف وصفى — الأنثربولوجيا الاجتماعية — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٠ .
- ٤٦ — دكتور نبيله ابراهيم — الدراسات الشعبية — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — « غير موضح سنة النشر » .

- ٤٧ — جون أريك نورد سكوج — التغير الاجتماعى — مترجم — القاهرة — ١٩٦٩ .
- ٤٨ — دكتور على عبد المعطى والدكتور محمد على محمد — السياسة — دار الجامعات المصرية — الاسكندرية — ١٩٧٤ .
- ٤٩ — الدكتور محمد عبد الله أبو على — بحث عن « نقد نظرية البيروقراطية عند ماكس فيبر » — المجلة الاجتماعية القومية — مجلد ( ١١ ) — المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة — مايو ١٩٧٤ .
- ٥٠ — الدكتور محمد عبد الله أبو على وزملاؤه — دراسات فى علم الاجتماع القانونى والسياسى — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٥ .
- ٥١ — بوتومور — الصفة — مترجم — دار الكتب الجامعية — الاسكندرية — ١٩٧٣ .
- ٥٢ — دكتور صلاح الفوال — نظريات « النظام الاجتماعى » — محاضرات منشورة — معهد العلوم الاجتماعية — جامعة عنابه — الجزائر — ١٩٨٠ .
- ٥٣ — دكتور عبد الودود يحيى — المدخل لدراسة القانون — دار النهضة العربية — القاهرة — ١٩٨٢ .
- ٥٤ — الدكتور عبد الرازق السنهورى والدكتور أحمد أبو ستيت — المدخل لدراسة القانون — القاهرة — ١٩٥٢ .
- ٥٥ — الدكتور عبد المنعم البدر اوى — المدخل للعلوم القانونية — القاهرة — ١٩٦٢ .
- ٥٦ — الدكتور محمود جمال الدين زكى — دروس فى مقدمة الدراسات القانونية — القاهرة — ١٩٦٤ .
- ٥٧ — الدكتور حسن كيره — أصول القانون — القاهرة — ١٩٥٩ .
- ٥٨ — الدكتور سليمان مرقص — المدخل للعلوم القانونية — القاهرة — ١٩٦٧ .

- ٥٩ — دكتور صلاح الفوال — مناهج البحث في العلوم الاجتماعية — دار الفكر العربى — القاهرة — ١٩٨٢ .
- ٦٠ — بيرسى كوهن — النظرية الاجتماعية الحديثة — ترجمة وتقديم الدكتور عادل مختار الهوارى — مكتبة نهضة الشرق — القاهرة — ١٩٨٠ .
- ٦١ — دكتور صلاح الفوال — تنمية المجتمعات الصحراوية — تطبيقات ميدانية — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٨ .
- ٦٢ — دكتور محمد الجوهري وزملاؤه — دراسة علم الاجتماع — دار المعارف — القاهرة — ١٩٧٥ .
- ٦٣ — دكتور صلاح الفوال — المقدمة لعلم الاجتماع العربى والاسلامى — دار الفكر العربى — القاهرة — ١٩٨٢ .
- ٦٤ — دكتور محمود قاسم — المنطق الحديث ومناهج البحث — مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة — « غير موضح سنة النشر » .
- ٦٥ — دكتور صلاح الفوال — محاضرات في « المجتمعات السائرة في طريق النمو » — منشورات جامعة قسنطينة — الجزائر — ١٩٧٧ .
- ٦٦ — ماكيفر و بيج — المجتمع — ترجمة الدكتور على احمد عيسى — مكتبة النهضة المصرية — القاهرة — ١٩٦١ .
- ٦٧ — الدكتور محمد عاطف غيث — علم الاجتماع — الجزء الأول — دار المعارف — القاهرة — ١٩٦٦ .
- ٦٨ — الدكتور أحمد الخشاب و الدكتور محمد طلعت عيسى — علم الاجتماع — مكتبة القاهرة الحديثة — القاهرة — ١٩٦٣ .
- ٦٩ — بوتومور — علم الاجتماع من منظور اجتماعى نقدى — ترجمة الدكتور عادل مختار الهوارى — مكتبة نهضة الشرق — القاهرة — ١٩٨٠ .
- ٧٠ — الدكتور منصور مصطفى منصور — المدخل للعلوم القانونية — القاهرة — ١٩٦٠ .

٧١ — دكتور صلاح قنصوه « مجموعة مؤلفات » :

— الموضوعية في العلوم الانسانية — دار الثقافة للطبع والنشر —  
القاهرة — ١٩٨٠ .

— فلسفة العلم — دار الثقافة للطبع والنشر — القاهرة — ١٩٨١ .

— نظرية القبلة في الفكر المعاصر — دار الثقافة للطبع والنشر —  
القاهرة — ١٩٨١ .



## المراجع الأجنبية للكتاب

---

1. Mikhail I. Rostortzev, The Social and Economic of the Hellenistic World (oxford) The Clarondon Press, 1941.
2. George C. Coulton, Medieval Pauorama : The English Scence fram Conquest to Reformation, New York, Meridian Books, 1957.
3. J. Burckhard, (S.G.C.) Middlemore, (trans), The Civilization of the Renaissance in Italy Vol. 1-11, New York, 1958.
4. Nicholas. S. Timacheff, Sociological Theory. New York, 1955, 1967.
5. Percy. S. Cohen, Modern Social Theory, London, Heine Mann Educatial Book, Ltd, 1968.
6. K. Marx & F. Engels; Selected Works in Two Volumens, Foreing Languages Publishing House, Moscow, 1951.
7. S. Endrisky, Elements of Comparative Sociology, London, 1964.
8. Sorokin, P., Society, Cultural Dynamics; 4 Vols, New York, American Book, 1937.
9. Lipset, S. M. Revolution and Counterrevolution, Change and Resistance in Social Structures, London, Heinemann, 1969.
10. C. Wright Mills; The Sociolgical Imagination, 1959.
11. Jean - Baptiste Say, Traité d'Economic Politique, Paris, 1941.
12. Robbins Lione, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science, London, Macmillan, 1949.

13. Woodworth, R. & Donald S. Marquis : Psychology, 1911.
14. Hillgard. E. Introduction to Psychology, Harcourt, Brace, Co., 1953.
15. Woodworth, R. Contemporary Schools of Psychology, Methnen & Co., 1952.
16. Garrett, H., General Psychology, American Book, Co., 1955.
17. Munn, N., Psychology; Fundamentals of Human A divstment. George & Horrap & Co., 1950.
18. Stagner, R. Psychology of Personality, MC. Grow Hill. 1948.
19. Krech, D., Grutch Field, R. S; and Ballachey, E. L. Individual in Society, New York. Mc Graw, 1962.
20. Smith, M. Social Situation. Social behaviour, Social group. Psych - Rev. 1952.
21. Froeud, S. Group Psychology and the Analysis of the Ego, London, Hogarth, 1922.
22. Deutsch, M. The effecto of Cooperation and Competition upon group process In Cartwright, D., and Zander. A. Group Dynamics. New York, Harper, 1960.
23. Slavon, S. R. The Dynamics of Group Process, Readings In Group Work, Ed. Dorthes F. Sullivan, New York. Association Press, 1952.
24. Hollenbeck. Heward B. «The Group Dvnamics Concept of the Group». The Group, Vol. 17, No. I, October, 1954.
25. Green. Arnold : Sociology, An Analysis of life in Modern Society. New York, 1968.

26. G. A. Lundberg; *Social Research*, 2nd., New York, Longmans, Green, 1922.
27. G. A. Lundberg; *Social Attraction, Patterns in a rural village, Sociometry*, 1937.
28. Loomis, G. P. & Davidson, D. D. *Sociometries and the Study of new rural Communities .Sociometry*, 1939.
29. Whyte, W. F. *Street Corner Society : The Social Structure of an Italian Slum*. Chicago, University of Chicago Press, 1943.
30. Ogburn & Nimkoff; *A Handbook of Sociology*, London, 1960.
31. Lundberg and others, *Sociology*, New York, 1958.
32. Burt, C. *Mental and Scholastic Tests*, P. S. King & Son, Ltd., 1921.
33. Spearman, C. E. *The abilities of Man : Their Nature and Measurement*, The Macmillan Co., 1927.
34. Thorndike, E. L. *The Measurement of Intelligence*, Teachers College, Bureau of Publications, 1927.
35. Wood. B. D. *Measurement in Higher Education*, World Book Company, 1923.
36. Arthur I. Gates, Arthur T. Jersild, T. R. Mc Connell, Robert C. Challman; *Edncational Psychology*; The Macmillan Compang, 1948.
37. T. Parsons, R. Bales and Edward Shils, *Working Papers in the Theory of Action*, Glcncoe, III : The Free Press, 1953.
38. Tylor, *Primitiue Culture*, P I. V. I (1870) *Knowledge Belisf, Art, Morais Law, Custom and any other Capacities and Habits asquired by man asa member of Society.*

39. Evans Pritchard, *Social Anthropology*, London, 1951.
40. Linton, Ralph, *The Cultural Background of Personality*, New York, 1934.
41. Wissler; Clark, *Man and Culture*, New York, 1923.
42. Ruth Benedict; *Patterns Culture*, 1935.
43. Sorokin, *Social and Cultural Dynamics. The Cyclical Conceptions of Social and Historical Process*, *Social Forces*, Vol. 6. N. I. Sept. 1927.
44. Hilma Granquist : *Birth and Childhood among the Arabs*, Helsingfors, 1947.
45. Hilma G. : *Marriage Condition in a Palestinian Villiage*, Helsingfors, 1931.
46. Antti Aarni; *Der man aus dem Paradise* (F.F.C. Finland), 1915.
47. Vladimir Propp : *Morphology of the Folktale*, Indiana Uni, 1968.
48. Juan Comans. *The Race Question in Modern Science Racial Mythes*. Unesco, 1951.
49. Otto Klineberg, *Race, Psychology*, Unesco, 1951.
50. Boals, R. & Hoijer, H. *An Introduction to Anthropology*, New York, 1970.
51. W. L. Warner. *A Black Civilization, A Social Study of Australian Tride*. Harper and Brothers. 1958.
52. Raymond, Firth, We, *The Tikopia : A Socidogical Study of Kinship in Primitive Polynesia*, London. 1957.
53. B. Malinowski, *The Sex Life of Sovages*, London, 1939.

54. R. Radcliffe - Broun, *The Andaman Islanders*, Cambridge, 1933.
55. F. Boas, *The Central Eskimo*, A Bison Book, 1964.
56. Marden, C. : *Minartites in American Society*, American Book Company. New York, 1952.
57. E. E. Evans. Pritchard, *The Nuer, A Description of the Model of Linclihood and Political, Institutions of Peoples*, oxford, 1949.
58. E. E. Evans, Pritchard, *Kinships and Morrings Among The Nuer*, oxford, 1951.
59. Easton, *The polotical system*, New York, Knopf, 1953.
60. Lesswell and Kaplen, *Pawer and Society*, New Haven; Yale University Press, 1950.
61. Michael Ruch & Philip Althoff, *An Introduction to Political Sociology*, London, 1971 .
62. Harold J. Laski, *The State in Theory and Practice*, Viking, 1935.
63. Gurvitch, George, *Saciology of Law*, London, 1947.
64. Roscoe, Pound, *Philosophy of Law*, 1941.
65. E. Durkeim, *Dela Division du Travial Social*, Paris, 1893, 1901.
66. Julien Freud, *The Sociology of Max Weber* (trans), England, London, 1972.
67. Max Weber, *The Theory of Social and Economic Orgazation*, Cdited withe an Introduction by Talcott Parsons, Free Jress, New York, 1964.
68. *Tendances Principales de la recherche dans les sciences sociales et humans, Partie 1 : Sciences Sociales* (c) Unesco, 1970.